ان التطورات السلبية التي حدثت في الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة تطبيق السياسة الجديدة ، لم تدرس بصورة وافية من قبل المسؤولين الجدد في وزارة المالية الاسرائيلية ، وبالتالي لم ينظر الى مدى تأثيراتها جديا .

ان تطبيق السياسة الجديدة كان يحتم فتح ابواب كثيرة مغلقة منذ عهد المعراخ ، انطلاقا من مبدأ سياسة الاقتصاد الحر القاضي بعدم التدخل في النشاط الاقتصادي ، كبديل لسياسة التدخل والتوجيه التي اتبعت في عهد المعراخ ، وأدت الى اتباع اجراءات انكماشية في السنوات ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ ، حيث جمد الدخل الفردي ، وانخفض معدل الاستثمار ، مما ادى الى تجميد النمو الاقتصادي . فخلافا لهذه السياسة اعلنت حكومة ليكود ، بسياستها الجديدة ، انها ستعمل على تجديد النمو وتشجيع الاستثمارات ، وهذا ما تم بالفعل وبشكل غير مخطط ، مما ادى الى زيادة الطلب والاستهلاكين العام والخاص ، وخلق بالتالي ضغوطا تضخمية تشهدها اسرائيل حاليا وبشكل لا مثيل له في الماضي . ويصف محافظ بنك اسرائيل ارنون جفني الوضع الذي خلقته السياسة الاقتصادية الجديدة بقوله : « ان هناك الكثير من الصنابير المفتوحة في الاقتصاد ومنها تتدفق كميات هائلة من الاموال ، في حين لا توجد مضخات كافية لامتصاص الفائض في الطلب »[١٢] . وانطلاقا من هذا الوضع يمكننا تحديد اهم العوامل التي ادت الى ازمة التضخم الحالية ، والتطرق الى سياسة الحكومة تجاهها ، ومدى تأثيرها على اسرائيل حكومة ومحكومين .

النمو الاقتصادي والتضخم :

يشير تقرير بنك اسرائيل لسنة ١٩٧٨ الى ان الانتاج القومي القائم قد ارتفع في السنة المذكورة بنسبة ٥٪ . وبالرغم من ان هذه النسبة لا تقارن بمعدل النمو في سنوات الانتعاش (اكثر من ١٠٪) فهي تشكل نقطة تحول مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة التي ارتفع فيها معدل الانتاج بنسبة ٢٪ فقط . رغم ذلك فان تأثير هذا النمو كان سلبيا من الناحية الاقتصادية ، لأن زيادة الاستهلاكين العام والخاص قد امتصت الجزء الاكبر منه ، بينما تم توظيف جزء صغير جدا فقط في اغراض مفيدة كالاستثمار والصادرات . اي ان الزيادة في النمو هدرت في معظمها بواسطة الاستهلاك المتزايد[١٣] . وللدلالة على ذلك يكفي ان نذكر ان معدل ارتفاع الاستهلاك العام في سنة ١٩٧٨ قد بلغ نحو ١١٪ وبلغ معدل ارتفاع الاستهلاك الخاص نحو ٨٪[١٤] (وليس المقصود هنا ما تستهلكه طبقة العمال والفقراء) الأمر الذي انعكس سلبا على الاسعار .

كيف حدث ذلك ؟ يمكننا من خلال التطرق الى المجالات التي وظفت فيها أموال الاستثمارات الضخمة التي تدفقت على الاقتصاد الاسرائيلي خلال السنة الماضية ، بفضل تشجيع الاوساط الرسمية ، ان نتبين نتيجة الزيادة في النمو وتأثيرها السلبي .

تشجيع البناء الخاص

بلغ معدل الزيادة في الاستثمارات في سنة ١٩٧٨ نحو٤٪ (بحسب تقرير بنك اسرائيل) ، حيث وزعت بين فرع البناء وفروع اخرى . ففي قطاع البناء تركز الاستثمار ــ بتشجيع من الحكومة ــ في البناء الخاص ، وفي مقابل ذلك انخفض الاستثمار في البناء العام تدريجيا بنسبة ٢٥٪[١٥] . لقد ادى هذا الامر الى تأزيم المشكلة الاجتماعية القائمة في مجال الاسكان ، ولقد بدأت براثنها تبرز علنا في اوساط العائلات من الطبقة العاملة والفقيرة . فخلافا للسياسة القديمة التي اتبعت في عهد المعراخ ، وشجعت بناء المساكن المعدة للبيع لهذه العائلات بواسطة قروض ملائمة ذات فوائد زهيدة ، فان سياسة ليكود شجعت البناء الخاص المعد للتأجير مع الاستمرار في بناء المساكن العامة للمهاجرين الجدد فقط . ولقد ادى تدني العرض في سوق المساكن من جهة ، وارتفاع الطلب عليها من جهة اخرى خلال السنتين الماضيتين ، الى ارتفاع اسعارها الى درجة خيالية لا تحلم معها اية عائلة متوسطة في اسرائيل بامكانية شراء مسكن . (مثلا ، شقة صغيرة مؤلفة من ثلاث غرف في وسط اسرائيل ارتفع ثمنها الى اكثر من مليون ليرة) . ولقد ازداد الأمر سوءا بعد تعديل السياسة القديمة المتعلقة بالتسليف في فرع الاسكان ، الذي بدأ سريان مفعوله في أول تموز (يوليو) الماضي . وبموجب التعديل المقر ، سيرتبط الجزء الأكبر من القروض الممنوحة للعائلات المستحقة لشراء المساكن ، بجدول ارتفاع الاسعار للمستهلك ، وهذا يعني ، في ظل التضخم المالي السريع ، ان المبالغ المخصصة لتسديد هذه القروض بالمستقبل ستصل الى درجات